23 July 2019

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

البنود ٣٨ و ٥٥ و ٦٤ و ٧٣ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من

السكان العرب في الأراضي المحتلة

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللشعب العرب في الجولان

السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

حق الشعوب في تقرير المصير

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

لاحقاً لرسائلنا السابقة ذات الصلة، وبناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إلى

معاليكم المعلومات الخطيرة التالية:

إمعاناً من سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالضغط على أهلنا في الجولان السوري المحتل لإجبارهم على تسجيل أراضيهم المملوكة عن آبائهم وأجدادهم لدى دائرة الملكية العقارية الإسرائيلية، وذلك بإلزامهم بتقديم وثائق الملكية (الطابو) المسجلة في الوطن الأم سوريا أو أي وثيقة تثبت ملكيتهم للأرض إلى دائرة سجلات الملكية العقارية التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ليتم تسليمهم صك ملكية إسرائيلي بدلاً عنها، تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي حالياً بإرسال مسؤولين إسرائيليين من دائرة سجلات الملكية العقارية ووزارة الداخلية الإسرائيليتين إلى الجولان السوري المحتل للعمل على إجبار أهالي الجولان السوريين على بيع أراضيهم للمحتلين الإسرائيليين.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي يندرج في إطار

سياسة عدوانية منظمة وممنهجة تهدف إلى وضع اليد بالقوة على أراضي أهلنا في الجولان السوري المحتل



وسلبها في انتهاك سافر للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وصكوك حقوق الإنسان واستهتارٍ بالغٍ بكافة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

وتعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن الجولان السوري المحتل هو جزء لا يتجزأ من أراضيها، وسوف تستعيده عاجلاً أم آجلاً بكافة الوسائل المتاحة. كما تؤكد دعمها لمواطنيها العرب السوريين في مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي، ورفضهم للمحاولات والقرارات والإجراءات الإسرائيلية الرامية لضم الجولان السوري المحتل أو تغيير طابعه الديمغرافي والجغرافي والقانوني.

وتطالب الجمهورية العربية السورية، مجدداً، مجلس الأمن بالتحرك العاجل لحفظ السلم والأمن الدوليين من خلال إلزام إسرائيل بوقف ممارساتها العدوانية وسياساتها الاستيطانية غير القانونية، وإجراءاتها القمعية بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي ينص على أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغٍ وباطل وليس له أي أثر قانوني.

آمل تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٨ و ٥٥ و ٦٤ و ٧٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم